

قرارات رئيس الجمهورية

قرر :

الباب الأول

أحكام عامة

مادة ١ - يكون شراء المهام بوجه عام يقصد تموين خازن السكك الحديدية حسب السياسة المرسومة للتشغيل ولتنفيذ الأعمال وفق المشروعات المقررة .

مادة ٢ - يحظر شراء مهام أجنبية مما يجوز الاستعاضة عنها بمهام من الإنتاج المحلي سواء كانت متوجة كلها من خامات وأدوات مصرية أم دخلت في صناعتها خامات وأدوات مستوردة من الخارج ويراعى ذلك عند إعداد المواصفات الفنية .

مادة ٣ - تفضل المنتجات المحلية ولو كانت من خامات وأدوات أجنبية على مثيلاتها الأجنبية حتى تساوت معها في المواصفات ولو زادت الأولى على الثانية في الثمن لغاية ١٠٪ .

مادة ٤ - تفضل منتجات الدول العربية على مثيلاتها الأجنبية إذا تساوت معها في الجودة .

مادة ٥ - يجوز التأمين على المشتريات في الحالات التي يرى صاحب السلطة المالية لظروف خاصة التأمين عليها .

الباب الثاني

سياسة تموين الخازن

مادة ٦ - ترسم سياسة تموين السكك الحديدية على أساس توفر احتياجاتها من جميع المهام مع مراعاة برامج التشغيل الفعل وبرامج الصيانة الدورية والعادية وبرامج الإنشاءات والأعمال الحديدية وتكليف عمليات الشراء والتخزين والمدد الازمة للدوران .

قرار رئيس الجمهورية

نذب وزير لتولى أعمال وزارة المالية والاقتصاد وأعمال وزارة الدولة للتخطيط

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ١٤٦ من الدستور ،

قرر :

مادة ١ - نذب السيد المهندس سيد سرعى وزير الدولة للإصلاح الزراعي لتولى أعمال وزارة المالية والاقتصاد ، وأعمال وزارة الدولة للتخطيط في أثناء مدة غياب الدكتور عبد المنعم القيسوني في الخارج .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ،

صدر براسة الجمهورية في ٤ صفر سنة ١٢٧٧ (٢١ أغسطس سنة ١٩٥٧)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية

بنظام الشراء والبيع الخاص بالهيئة العامة لشئون السكك الحديدية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء الهيئة العامة لشئون سكك حديد جمهورية مصر ،

وطل القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بإنشاء المؤسسات العامة ،

وعلى قرار مجلس إدارة الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية الصادر في ٢٩ مايو سنة ١٩٥٧ بالموافقة على نظام الشراء والبيع الخاص بالهيئة ،

وبناء على ما أرتأه مجلس الدولة ،